

جامعة القاهرة
كلية الحقوق

الوضع القانوني للحقبة الدبلوماسية ولحامها في القانون الدولي العام

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من :

حمادة قرني عبد السلام

إشراف الاستاذ الدكتور / أحمد ابو الوفا محمد

وقد تشكلت لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من كل من السادة الأساتذة :
الأستاذ الدكتور / أحمد ابو الوفا محمد " مشرفاً ورئيساً"
أستاذ القانون الدولي العام بكلية الحقوق - جامعة القاهرة
الأستاذ الدكتور / مصطفى أحمد فؤاد " عضواً"
أستاذ القانون الدولي وعميد كلية الحقوق - جامعة طنطا
الأستاذ الدكتور / أحمد محمد حسن الرشيدى " عضواً"
أستاذ القانون الدولي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

عام ٢٠٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

**"يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً
وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم"**

"صدق الله العظيم"

سورة الحجرات - الآية رقم ١٣

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله.
ووالدتي إجلالاً وتعظيماً.
إلى زوجتي وبناتي تقديراً واعتزازاً.

شكر واجب

إذا كان هذا البحث قد خرج في هذه الصورة فما كان ذلك إلا بفضل الله عز وجل. إذ هيا لى سبل الهداية والرشاد من خلال نخبة من الأساتذة الأفاضل. فى مقدمتهم أستاذى الفضل الدكتور/أحمد أبو الوفا العالم الجليل والفقيه العظيم والذى يعد من أبرز أقطاب القانون الدولى على تشريفى بقبول الإشراف على هذه الرسالة ، والذى أغدق على من علمه ووقته الشئء الكثير ، وقد كان له الفضل دوماً فى إصلاح تفكيرى وتقويمه ولولا تعليقاته البناءة - التى مثلت أحد شواغله العديدة وكانت هى شغلى الشاغل - ما خرج هذا العمل فى هذه الصورة. ولا يسعنى إلا أن أتوجه إليه بعميق شكرى وتقديرى لشخصه العظيم. جزاء الله عنى خير الجزاء.

كما أتوجه بعميق الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل الدكتور/ مصطفى فؤاد العالم الجليل والقطب البارز فى القانون الدولى على ما شرفنى به من قبول المشاركة فى مناقشة هذه الرسالة و الحكم عليها رغم شواغله العديدة. وهو أهم إضافاتها. جزاء الله خير الجزاء.

كما أتوجه بعميق شكرى وتقديرى للأستاذ الفاضل الدكتور/ أحمد الرشيدى الذى أنعم عليه الله بالجمع بين الحسنيين وهما علمى السياسة الدولية والقانون الدولى ، على ما شرفنى به من قبول المشاركة فى مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها رغم شواغله العديدة. جزاء الله خير الجزاء.

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أتقدم بشكرى إلى القائمين على مكتبة جمعية القانون الدولى ، وكذا القائمين على مكتبة وزارة الخارجية ، والقائمين على مكتبة جامعة الدول العربية.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لى يد العون والمساعدة فى إعداد هذه الرسالة.

الباحث

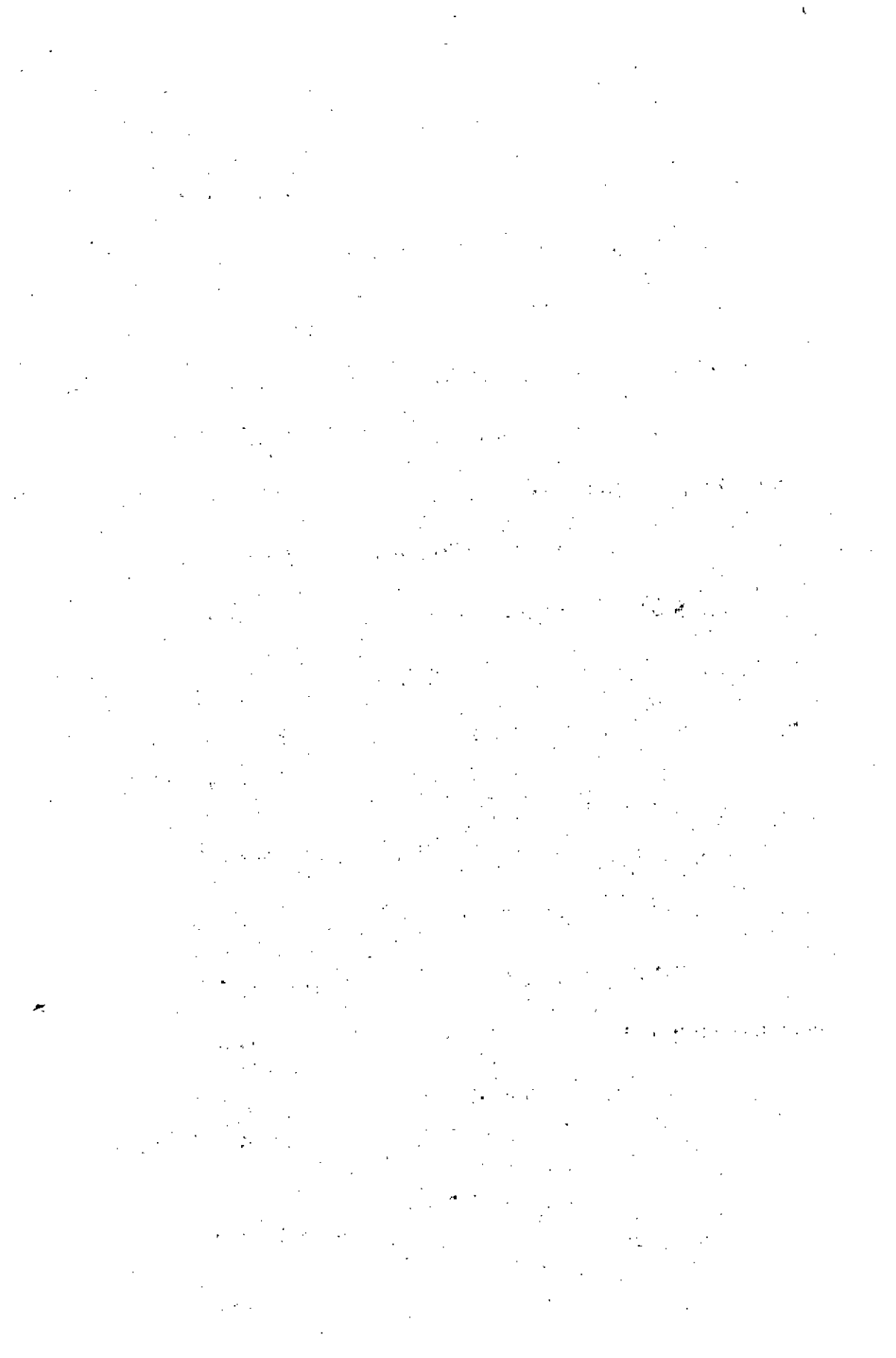
1

1. 2. 3. 4. 5.

10. 11. 12. 13. 14. 15.

قائمة المختصرات

A.C.D.I.	: Annuaire de la commission de droit international.
A.F.D.I.	: Annuaire Français du droit international.
A.J.I.L.	: American Journal of international law.
B.Y.B.I.L.	: British yearbook of international law.
C.P.J.I.	: Cour Permanente de justic internationale.
C.I.J.	: Cour internationale justic.
I.C.L.Q.	: International and comparative law Quarterly.
I.J.I.L.	: Indian journal of international law.
I.L.M.	: International legal Materials.
J.D.I	: Journal du droit international.
N.Y.B.I.L.	: Netherlands yearbook of international law.
R.B.D.I.	: Revue Belge de droit international.
R.E.D.I.	: Revue Egyptienne de droit international.
R.G.D.I.P.	: Revue Général de droit international Public.
Y.B.I.L.C.	: Yearbook of international law compare.
U.N.C.I.O.	: United Nations Conference on international Organization.



مقدمة

تعد حصانة الحقية الدبلوماسية وحصانة حاملها من أهم المبادئ القانونية الراسخة في القانون الدولي العام المعاصر. لأن حرمة الحقية الدبلوماسية والعمل على عدم إنتهاكها من جانب الدول ، وكذلك احترام ما يتمتع به حامل الحقية الدبلوماسية من إمتيازات وحصانات أضحت ، بعد استقرارها في الفقه والعمل والقضاء الدولي ، من قواعد القانون الدولي العام التي يجب احترامها. وذلك بهدف ضمان احترام حرية الإتصالات الدولية وتوطيد العلاقات الدبلوماسية بين الدول وعدم توترها.

ورغم أن المستقر عليه في الفقه والقضاء الدولي ، أن الهدف من منح الحصانة الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي هو ضمان أداء العمل المنوط به على أكمل وجه وفي يسر وأمان ، وكذلك بالنسبة للحقية الدبلوماسية ضمان التسليم المأمون لها إلى المرسل إليه في إقليم الدولة المستقبلية دون إنتهاك حرمتها وكشف محتوياتها ، إلا أنه لوحظ في الآونة الأخيرة في هذا الخصوص تفسير بعض الدول للحصانات والامتيازات تفسيراً ضيقاً قد يؤثر مستقبلاً على حصانة حامل الحقية الدبلوماسية والحقية الدبلوماسية ذاتها.

كذلك لوحظ أيضاً أن الأسباب المؤدية إلى ذلك مشتركة ، تتمثل في سوء إستعمال الإمتيازات والحصانات من جانب حامل الحقية الدبلوماسية أو من ناحية إساءة استخدام الحقية الدبلوماسية بأحتوائها على أشياء غير مشروعة غالباً ما يكون الهدف منها الإضرار بأمن وسلامة الدولة المستقبلية. مما نتج عنه رد فعل عكسي لدى الدولة المستقبلية أدى بها في بعض الأحيان إلى إهدار ما تتمتع به الحقية الدبلوماسية وحاملها من إمتيازات وحصانات ، كما دفع بعض الدول إلى إبداء تحفظاتهم على نص الفقرة الثالثة من المادة (٢٧) من اتفاقية فيينا للعلاقات

الفهرس

الصفحة	الموضوع
١	- قائمة المختصرات.
٢	- مقدمة عامة.
٧	- خطة الدراسة.
١١	- الفصل التمهيدي:
	التطور التاريخي للحصانة الدبلوماسية وأساسها القانوني.
١٤	المبحث الأول :
	الحصانة الدبلوماسية في العصور القديمة وفي العصر الحديث.
١٦	المطلب الأول :
	مفهوم وطبيعة الحصانة الدبلوماسية في العصور القديمة.
١٧	الفرع الأول :
	الحصانة الدبلوماسية في العصور القديمة.
٢٣	الفرع الثاني :
	الحصانة الدبلوماسية عند العرب وفي الإسلام.
٢٥	البند الأول :
	الحصانة الدبلوماسية عند العرب.
٢٧	البند الثاني :
	الحصانة الدبلوماسية في الإسلام.
٣٦	المطلب الثاني :
	الحصانة الدبلوماسية في العصر الحديث.

الصفحة

الموضوع

المبحث الثاني :

الأساس القانوني للحصانة الدبلوماسية.

المطلب الأول :

الأساس القانوني للحصانة الدبلوماسية في القانون الدولي

العام.

أولاً : نظرية امتداد الإقليم.

ثانياً : نظرية الصفة التمثيلية.

ثالثاً : نظرية مقتضيات الوظيفة.

المطلب الثاني :

الأساس القانوني للحصانة الدبلوماسية في اتفاقية فيينا ١٩٦١م.

الباب الأول :

ماهية الحقية الدبلوماسية وحصاناتها.

الفصل الأول :

التطور التاريخي للحقية الدبلوماسية وماهيتها.

المبحث الأول :

التطور التاريخي للحقية الدبلوماسية.

المطلب الأول :

المركز القانوني للحقية الدبلوماسية في ظل العرف

الدولي.

المطلب الثاني :

المركز القانوني للحقية الدبلوماسية في ظل الاتفاقيات

الخاصة بتدوين القانون الدبلوماسي.

الصفحة

الموضوع

٦٦

المطلب الثالث :

المركز القانونى للحقية الدبلوماسية فى مشروع لجنة
القانون الدولى.

٧٦

المبحث الثانى :

ماهية الحقية الدبلوماسية.

٧٧

المطلب الأول : تعريف الحقية الدبلوماسية.

(أ) تعريف كلمة حقية :

٧٧

(١) التعريف اللغوى لكلمة حقية.

٧٧

(٢) التعريف الاصطلاحي لكلمة حقية.

٨٠

(ب) تعريف كلمة دبلوماسية.

٨٤

المطلب الثانى :

شروط الحقية الدبلوماسية ومحتوياتها.

٨٥

الفرع الأول :

وجوب توافر علامات خارجية على الحقية الدبلوماسية.

٨٩

الفرع الثانى :

محتويات الحقية الدبلوماسية.

٨٩

(أ) محتويات الحقية الدبلوماسية.

٩٤

(ب) وزن الحقية الدبلوماسية وحجمها.

٩٧

الفصل الثانى :

حصانات وإمميزات الحقية الدبلوماسية.

٩٩

المبحث الأول :

أنواع حصانات وإمميزات الحقية الدبلوماسية.

١٠١

المطلب الأول :

ضمان سلامة نقل الحقية الدبلوماسية.

الموضوع

الصفحة

المطلب الثاني :

١٠٤

عدم جواز حجز أو فتح الحقيبة الدبلوماسية.

المطلب الثالث :

١١٣

عدم خضوع الحقيبة الدبلوماسية للفحص بواسطة الأجهزة الإلكترونية.

المطلب الرابع :

١٢١

إعفاء الحقيبة الدبلوماسية من الرسوم الجمركية والضرائب.

المبحث الثاني :

١٢٤

حصانة الحقيبة الدبلوماسية في ظل بعض الظروف الاستثنائية.

المطلب الأول :

١٢٦

أثر حالة القوة القاهرة على حصانة الحقيبة الدبلوماسية.

المطلب الثاني :

١٣٠

أثر قطع العلاقات الدبلوماسية على حصانة الحقيبة الدبلوماسية.

المطلب الثالث :

١٣٤

أثر حالة التأمين الاقتصادي للدولة المستقبلية أو دولة العبور على حصانة الحقيبة الدبلوماسية.

المطلب الرابع :

١٣٩

أثر قيام الحرب على حصانة الحقيبة الدبلوماسية.

الفصل الثالث :

١٤٢

إساءة استخدام الحقيبة الدبلوماسية.

الصفحة

الموضوع

١٤٤

المبحث الأول :

طرق إساءة استخدام حصانة الحقيبة الدبلوماسية.

١٤٥

المطلب الأول :

استخدام الحقيبة الدبلوماسية في غير ما خصصت من
أجله.

١٥٩

المطلب الثاني :

المبالغة في حجم الحقيبة الدبلوماسية.

١٦٤

المبحث الثاني :

آثار إساءة استخدام حصانة الحقيبة الدبلوماسية.

١٦٦

المطلب الأول :

طرق مواجهة إساءة استخدام الحقيبة الدبلوماسية.

١٦٧

الفرع الأول :

الاحتجاج الرسمي.

١٦٨

الفرع الثاني :

قطع العلاقات الدبلوماسية.

١٦٩

البند الأول :

أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية.

١٧١

البند الثاني :

قطع العلاقات الدبلوماسية بسبب إساءة استخدام الحقيبة
الدبلوماسية.

١٧٢

المطلب الثاني :

المسئولية الدولية.

١٧٣

أولاً: فعل غير مشروع.

١٧٤

ثانياً: الضرر المترتب على العمل غير المشروع.

الصفحة

الموضوع

١٧٥

ثالثاً: نسبة العمل غير المشروع إلى شخص من أشخاص القانون الدولي العام.

١٧٧

الباب الثاني

الوضع القانوني لحامل الحقيبة الدبلوماسية.

الفصل الأول:

١٨٠

تعريف حامل الحقيبة الدبلوماسية ووظائفه.

١٨٢

المبحث الأول:

تعريف حامل الحقيبة الدبلوماسية وشروطه.

١٨٣

المطلب الأول:

تعريف حامل الحقيبة الدبلوماسية وأنواعه.

١٨٤

الفرع الأول:

تعريف حامل الحقيبة الدبلوماسية.

١٨٩

الفرع الثاني:

أنواع حاملي الحقائق الدبلوماسية.

١٨٩

أولاً: حامل الحقيبة الدبلوماسية الدائم.

١٩٠

ثانياً: حامل الحقيبة الدبلوماسية المؤقت.

١٩١

ثالثاً: نقل الحقيبة الدبلوماسية بواسطة قبطان السفينة أو قائد الطائرة.

١٩٧

المطلب الثاني:

الشروط الواجب توافرها في حامل الحقيبة الدبلوماسية.

٢٠٠

المبحث الثاني:

تعيين حامل الحقيبة الدبلوماسية وجنسيته.

٢٠١

المطلب الأول:

تعيين حامل الحقيبة الدبلوماسية.

الصفحة

الموضوع

٢٠٣

المطلب الثاني :

جنسية حامل الحقيبة الدبلوماسية.

٢٠٦

المبحث الثالث :

وظائف حامل الحقيبة الدبلوماسية.

٢٠٧

المطلب الأول :

مضمون وظائف حامل الحقيبة الدبلوماسية.

٢١٠

المطلب الثاني :

بدء وظائف حامل الحقيبة الدبلوماسية ونهايتها.

٢١١

الفرع الأول :

بدء وظائف حامل الحقيبة الدبلوماسية.

٢١٣

الفرع الثاني :

إنهاء وظائف حامل الحقيبة الدبلوماسية.

٢١٤

الحالة الأولى : إنجاز حامل الحقيبة الدبلوماسية لمهمته أو عودته إلى البلد الأصلي.

٢١٥

الحالة الثانية : قيام الدولة المرسله بإخطار الدولة المستقبلة ، وعند الإقتضاء دولة العبور بأن وظائفه قد أنتهت.

٢١٥

الحالة الثالثة : قيام الدولة المستقبلة بإخطار الدولة المرسله بأنها تتوقف عن الاعتراف بمبعوثها كحامل حقيبة دبلوماسية.

٢١٨

الفصل الثاني :

إمتيازات وحصانات حامل الحقيبة الدبلوماسية ، وأثر

قطع العلاقات الدبلوماسية عليها.

٢٢٠

المبحث الأول :

ماهية إمتيازات وحصانات حامل الحقيبة الدبلوماسية.

الموضوع

الصفحة

المطلب الأول :

٢٢٢

أنواع إمتيازات وحصانات حامل الحقيبة الدبلوماسية.

الفرع الأول :

٢٢٤

السماح بدخول إقليم الدولة المستقبلية أو دولة العبور.

الفرع الثاني :

٢٢٧

حرية التنقل والسفر داخل إقليم الدولة المستقبلية أو دولة العبور.

الفرع الثالث :

٢٣٠

الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب.

الفرع الرابع :

٢٣٥

الإعفاء من التفتيش الشخصي.

الفرع الخامس :

٢٣٩

حرمة المسكن المؤقت لحامل الحقيبة الدبلوماسية.

الفرع السادس :

٢٤٧

الحصانة القضائية لحامل الحقيبة الدبلوماسية.

المطلب الثاني :

٢٦٢

إلتزامات دولة العبور تجاه إمتيازات وحصانات حامل الحقيبة الدبلوماسية.

المبحث الثاني :

٢٦٨

مدة سريان إمتيازات وحصانات حامل الحقيبة الدبلوماسية.

المطلب الأول :

٢٦٩

بدء إمتيازات وحصانات حامل الحقيبة الدبلوماسية.

الصفحة

الموضوع

٢٧٣

المطلب الثاني :

إنهاء إمتيازات وحصانات حامل الحقيبة الدبلوماسية.

٢٧٨

المبحث الثالث :

طبيعة تنازل حامل الحقيبة الدبلوماسية عن الحصانة.

٢٩٣

المبحث الرابع :

أثر قطع العلاقات الدبلوماسية على حصانة حامل الحقيبة

الدبلوماسية.

٢٩٣

(أ) الأثر الإيجابي.

٢٩٤

(ب) الأثر السلبي.

٣٠١

الفصل الثالث :

إساءة استخدام حصانة حامل الحقيبة الدبلوماسية وأثارها

وطرق مواجهتها.

٣٠٣

المبحث الأول :

إساءة استخدام حصانة حامل الحقيبة الدبلوماسية.

٣١٠

المبحث الثاني :

آثار إساءة استخدام حصانة حامل الحقيبة الدبلوماسية

وطرق مواجهتها.

٣١٢

المطلب الأول :

آثار إساءة استخدام حصانة حامل الحقيبة الدبلوماسية.

٣١٤

الفرع الأول :

إعلان حامل الحقيبة الدبلوماسية شخص غير مرغوب

فيه أو التوقف عن الاعتراف به.

الموضوع

الصفحة

البند الأول :

إعلان حامل الحقبة الدبلوماسية شخص غير مرغوب فيه.

البند الثاني :

توقف الدولة المستقبلية عن الاعتراف بحامل الحقبة الدبلوماسية.

الفرع الثاني :

المسئولية الدولية لدولة حامل الحقبة الدبلوماسية.

المطلب الثاني :

طرق مواجهة إساءة استخدام الحصانة الدبلوماسية.

الفرع الأول :

الحصانة القضائية لا تنفي المسئولية القانونية لحامل الحقبة الدبلوماسية.

الفرع الثاني :

إقتراح إنشاء دائرة متخصصة من دوائر محكمة العدل الدولية لنظر القضايا الخاصة بالمبعوثين الدبلوماسيين.

خاتمة عامة

قائمة المراجع

الفهرس

٣١٥

٣١٩

٣٢٢

٣٢٥

٣٢٧

٣٣٩

٣٤٦

٣٦٢

٣٩٨

ملخص البحث

من المعطوم أن العلاقات الدبلوماسية قد نشأت منذ عهد بعيد ، وهذه العلاقات عاصرت نشأة القانون الدولي ذاته . إلا أن هذه القواعد لم تعد متلائمة مع التحولات الصيفة للجماعة الدولية لأن أوجه النقص التي كانت قائمة استوجبت بالضرورة إدخال تعديلات وتنظيم هذه القواعد وتوضيح وتحديد الامتيازات والحصانات الدبلوماسية المقررة للممثلين الدبلوماسيين ، خاصة فيما يتعلق بمركز الحقيقة الدبلوماسية وحملها ، نظرا للدور الفعال لهما في مجال حرية الاتصال . ولهذا أبرمت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١، وأضفت على الحقيقة الدبلوماسية حصانة مطلقة لا يجوز إنتهاكها تحت أي ظروف من الظروف . ولكن من نتيجة ذلك أن اسى استخدام هذه الحصانة في ارتكاب العديد من الجرائم مما حدا بلجنة القانون الدولي من إعداد مشروع مواد خاص بالتوضع القانوني للحقيقة الدبلوماسية وحملها يطبق على جميع أنواع حملة الحقائق الدبلوماسيين والحقائب الدبلوماسية وأنتهت من اعداده عام ١٩٨٩. وهذا ما تناولناه بالشرح والتفصيل على النحو الموضح في البحث المائل .